بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

مشاركة وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان في الدورة 24 للمعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء

مائدة مستديرة حول موضوع:
"دور البرلمان في تفعيل الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان"
المعرض الدولي للكتاب، الجمعة16 فبراير 2018 على الساعة الثالثة زوالا

تقديم عام

يشكل اعتماد المملكة المغربية للخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان في دجنبر 2017 نقلة نوعية في مسار تعزيز وترصيد المكتسبات التي تم تحقيقها في المجال الحقوقي من خلال إرساء أسس التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان كما نصت على ذلك توصيات خطة عمل مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان المنعقد سنة 1993.

كما يأتي اعتماد هذه الخطة في سياق وطني هام يتسم بالتفعيل المؤسساتي والقانوني للمبادئ والضمانات الواردة في دستور سنة 2011، المتعلقة بالديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وهي ضمانات تشمل كذلك تقوية مرتكزات ممارسة السلطات الدستورية وكيفية عملها وإرساء دعائم الحقوق والحريات الأساسية، وتوطيد دولة القانون والمؤسسات.

لقد أكد الدستور على توسيع اختصاصات ومهام المؤسسة البرلمانية في ممارسة السلطة التشريعية، حيث تم الانتقال من 9 مجالات للتشريع في دستور سنة 1996 إلى 30 مجالا في الدستور الحالي بموجب الفصل 71 منه،وهو ما يعتبر بمثابة تطور كمي ونوعي رافق اختصاصات البرلمان في هذا المجال، هذا إلى جانب تطور عمل البرلمان في مراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العامة، وكذا تقوية دور المعارضة ومكانتها في الحياة العامة كمكون أساسي في مجلسي البرلمان من خلال مشاركتها الفعلية في وظيفتي التشريع والمراقبة.

وتقتضي المرتكزات الأساسية للديمقراطية ممارسة البرلمان لاختصاصات مهمة، وتأديته لأدوار جوهرية فيما يخص تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فالعمل البرلماني برمته، أي التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية، يغطي الطيف الكامل للحقوق المدنية

والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومن تم فإن هذا العمل يؤثر تأثيرا مباشرا على تمتع المواطنين بحقوقهم.

وباعتبارها المؤسسة التي تعبر عن الإرادة الشعبية ومن خلالها يشارك الشعب في إدارة الشؤون العامة، فإن المؤسسة التشريعية تعد فاعلا مركزيا في تمتع الأفراد بحقوقهم بالنظر لما لها من اختصاصات في التقدم باقتراحات وتعديلات تصب في حماية منظومة حقوق الانسان وتطويرها في كل مراحل العمل التشريعي، و لما تحوزه من وسائل وآليات قانونية في مراقبة العمل الحكومي.

وفي هذا السياق، تأتي أهمية هذه الندوة حول موضوع دور البرلمان في تفعيل الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان، باعتبار المؤسسة التشريعية من بين الأطراف الأساسية المعنية بتفعيل تدابير هذه الخطة في شقيها التشريعي والمؤسساتي، خاصة على مستوى تعديل النصوص القانونية وإصدار تشريعات جديدة بما يتلاءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتزامات المغرب في هذا الصدد.

وسيتفاعل خلال هذه الندوة السادة البرلمانيون مع زوار المعرض بعد تقديم مقتضب للخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، عبر التركيز على دور البرلمان في تفعيل التدابير الواردة بها، خاصة التشريعية منها.

المشاركون

- ممثلون عن القطاعات الحكومية و المؤسسات الوطنية
- برلمانيون
- ممثلون عن جمعيات المجتمع المدني
- أساتذة جامعيون

المتدخلون:

1. **تقديم عام للخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2018-2021:**

المتدخل: النقيب مصطفى الريسوني، عضو بكتابة لجنة الإشراف على الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

2. **دور البرلمان في تفعيل الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2018-2021:**

المتدخل الأول :السيد عادل البيطار، رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب

المتدخل الثاني: الأستاذ عبد اللطيف أعمو، عضو بمجلس المستشارين

مسير المائدة المستديرة: الدكتور حسن طارق، أستاذ القانون الدستوري